

العولمة . والخيارات العربية المستقبلية

الدكتور عبد العزيز المنصور

قسم العلاقات الدولية

كلية العلوم السياسية

جامعة دمشق

الملخص

يحاول الباحث في هذه الدراسة الكشف عن مفهوم العولمة وأبعادها المختلفة، وتحليل بعض المظاهر المرتبطة بهذا المفهوم، وكذلك دراسة الخيارات العربية تجاه ظاهرة العولمة، وذلك في ضوء أن العولمة هي نمط سياسي اقتصادي ثقافي بنموذج غربي متطور، خرج بتجربته من حدوده إلى عولمة الآخر. فهي تشكل تحديات جسيمة أمام الوطن العربي ودول الجنوب. وهذه التحديات والمخاطر تتفاوت بين مخاطر سياسية وأخرى ثقافية وثالثة اقتصادية، وكلها ترتبط بمحاولات الولايات المتحدة الأمريكية "تنميط" العالم، والاستفراد بالشأن العالمي وإدارته بشكل أحادي بما يتناسب ومصالحها وغاياتها مما يستوجب وضع استراتيجية عربية لمواجهة هذه التحديات.

وبعد توضيح مفهوم العولمة، وأبعاد ظاهرة العولمة ومظاهرها المختلفة، يستعرض الباحث تحديات العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي على الأبعاد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. ثم يسلط الباحث الضوء على خيارات الوطن العربي مع العولمة، وينتهي إلى أن مواجهة الدول العربية لتحديات العولمة تتطلب عدم الركون للحلول السهلة، من قبيل رفض العولمة على أنها شر مستطير، أو قبول الانخراط في العولمة دون تحفظ على أن فيها الخير الوفير. فلا الانعزال عن العولمة ممكن، كما أنه من غير المنطقي الانخراط في العولمة والذوبان فيها.

وأخيراً يوضح الباحث أن مواجهة العرب لتحديات العولمة هي بالفعل معادلة صعبة، وهي معركة حضارية معقدة يجب على العرب خوضها بديارية وحكمة ومعرفة. ويبدو أنه على نتيجة هذه المعركة وما سيقوم به العرب حالياً وفي السنوات القليلة القادمة سوف تتحدد رفاهية الـ700 مليون عربي في عام 2035، فإن لم يخطط العرب لحاضرهم ومستقبلهم، فإن الآخرين يخططون ويفعلون!!

مقدمة:

يُلاحظ، أن مفهوم "العولمة" يثير الكثير من النقاش والجدل، ابتداءً من تعريف المفهوم مروراً بتحديد أبعاد العولمة ومظاهرها وطبيعة القوى الفاعلة المحركة لها، فضلاً عن رصد تأثيراتها وتحليلها في الدول والمجتمعات ولاسيما دول الجنوب وفي مقدمتها الدول العربية والإسلامية. وقد برزت "العولمة" بوضوح خلال تسعينيات القرن العشرين، ولكنها سرعان ما تحولت إلى إحدى القوى المؤثرة في الحقائق والوقائع الحياتية المعاصرة، وساعدها في ذلك تفكك منظومة الدول الاشتراكية في شرق أوروبا وانهيار الاتحاد السوفياتي. (1)

كما حظي مفهوم "العولمة" باهتمام وسائل الإعلام والرأي العام والحكومات ومؤسسات المجتمع المدني الوطنية والعالمية كلها، حتى أصبحت "العولمة" بنداً دائماً في أغلب المحافل الدولية والندوات والمؤتمرات. وقد يعود سبب هذا الاهتمام الكبير بالعولمة إلى مفهومها الملتبس، وتباين آراء المفكرين والسياسيين بظاهرة "العولمة" بين مؤيد يدعو إلى ضرورة الاستجابة لمتطلباتها دونما إبطاء، وبين متحفظ يدعو إلى التريث في بناء الاستجابة أو توليدها للتعامل مع العولمة.

ولعله من أسباب الاهتمام بالعولمة كظاهرة، هو أن العولمة لم تعد مجرد مفهوم أكاديمي يحاول توضيح ملامح تفاعلات عالمية جديدة، لا يوجد يقين بشأن طبيعتها أو تأثيراتها، وإنما أصبحت عنواناً لواقع عالمي جديد يحيط بالمجتمع، ويعزز تجلياته وتأثيراته في الاتجاهات كلها، ولا يُجدي منطق القبول أو الرفض التقليدي في التفكير العربي في مواجهة منطق ضرورة التعامل مع العولمة بشكل من الأشكال، إلا إذا تعلّق الأمر بمسائل خطيرة تستلزم مقاومة جادة.

وإذا كانت ظاهرة العولمة قد اكتسحت - إلى حد بعيد - مجالات الإعلام والاقتصاد والثقافة، فإنها تتجه نحو مجالات السياسة والأمن وحتى القضاء، بكل ما تحمله من آثار في سيادة الدول، واقتصاداتها الوطنية، وخصوصياتها الثقافية، مع وجود فارق في التأثير بين مجتمع وآخر من مجتمعات الجنوب، تبعاً لمدى اندماجه في التفاعلات الدولية. باعتبار أن الاندماج الأكبر يطرح تأثيرات أكثر، لكنه في الوقت نفسه لا يمكن تجنبه أو يجب عدم تجنبه، فكما أنه يرتب مخاطر، فإنه يتيح فرصاً للحياة في العالم والسير باتجاه حركة التاريخ.

وفي هذه الورقة، يحاول الباحث الكشف عن مفهوم "العولمة" وأبعاده المختلفة، وتحليل بعض المظاهر المرتبطة بهذا المفهوم، وكذلك دراسة الخيارات العربية تجاه ظاهرة "العولمة"، وذلك في ضوء أن العولمة هي نمط سياسي اقتصادي ثقافي لنموذج غربي متطور خرج بتجربته من حدوده إلى عولمة الآخر، فهي تشكل تحديات جسيمة أمام الوطن العربي ودول الجنوب عموماً. وهذه

التحديات أو المخاطر تتفاوت بين مخاطر سياسية وأخرى ثقافية وثالثة اقتصادية، وكلها ترتبط بمحاولات الولايات المتحدة "تميط" العالم، والاستفراء بالشأن العالمي وإدارته بشكل أحادي، بما يتناسب ومصالحها وغاياتها، مما يستوجب وضع استراتيجية عربية لمواجهة هذه التحديات، وهذا ما سنتناوله لدى الحديث عن خيارات العرب تجاه ظاهرة "العولمة".

أولاً: مفهوم العولمة Globalization.

تعد العولمة إحدى الظواهر الكبرى ذات أبعاد ومظاهر متعددة: اقتصادية وسياسية وعسكرية وثقافية وقيمية...، وهناك عدد كبير من التعريفات لمفهوم العولمة، نظراً إلى اختلاف الزوايا التي ينظر من خلالها الباحثون إلى العولمة، وكذلك اختلاف بيناتهم التي يعيشون فيها، أو الإيديولوجية التي يؤمنون بها، أو المستوى الثقافي الذي يتمتعون به.

كما يأتي مفهوم العولمة في طليعة المفاهيم الجديدة في دراسات العلاقات الدولية المعاصرة، حيث تجمع المراجع المختلفة على أن مفهوم العولمة حديث الظهور جداً، في جميع اللغات. كما أن عدوى "العولمة" قد أخذت بالانتشار في كل ما يتصل من تفكير في العلاقات الدولية منذ نهاية حرب الخليج الثانية التي أعلنت ولادة ما يسمى "النظام العالمي الجديد". وبهذا الصدد، يرى محمد عابد الجابري أن العولمة هي "مرحلة ما بعد الاستعمار"، ويؤكد أنها عملية متصلة مع ما قبل الاستعمار؛ أي إنها استعمار بطريقة وصورة حديثة. هذا في حين أن محمد عمارة ينظر إلى العولمة على أنها اجتياح للنموذج الغربي الذي يريد أن يصب العالم كله داخل قالب المكون لهذا النموذج، على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والقيمية والثقافية والعسكرية.⁽²⁾

إن الجديد في العولمة أيضاً - كما يرى زكي العايدي - هو ظواهر: الاستعجالية، والتسارع، والآنية... إذ أول مرة في تاريخ العالم، يُعاد النظر في العلاقة بالزمان والمكان بهذه الجذرية، بحيث لا توجد نظرة محددة عن المستقبل، مع انقطاع المجتمعات البشرية عن الماضي واتحصار اهتمامها بالوقت العالمي الحقيقي (الحاضر / الآتي)⁽³⁾.

وفي ضوء ذلك، تأتي ضرورة البحث عن تعريف لهذا التحول العالمي غير المسبوق والمسمى بـ"العولمة". وبهذا الصدد، سنكتفي بأبرز تعريفات "العولمة":

التعريف الاصطلاحي للعولمة:

يرى "جيمس روزيناو" أنه من المبكر وضع تعريف كامل وجاهز للعولمة يلائم التنوع الضخم لظواهر العولمة المتعددة. فمثلاً، إن مفهوم العولمة يقيم علاقة بين مستويات متعددة للتحليل: الاقتصاد،

والسياسة، والثقافة، والايديولوجيا. وتشمل إعادة تنظيم الإنتاج، وتداخل الصناعات عبر الحدود، وانتشار أسواق التمويل، وتمائل السلع المستهلكة لمختلف الدول، ونتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة. ويضيف: في ظل ذلك كله، فإن مهمة إيجاد صيغة منفردة تصف كل هذه النشاطات تبدو عملية صعبة، وحتى لو طُورَ هذا المفهوم، فمن المشكوك فيه أن يُقْبَلَ وَيُسْتَعْمَلَ بشكل واسع، لذلك تعددت تعريفات مفهوم العولمة⁽⁴⁾.

ومن أقدم تعريفات العولمة، تعريف "رونالد روبرتسون" الذي يؤكد أن "العولمة" هي اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم، وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش. ولهذا التعريف شقان مهمان: أولهما تركيزه الشديد على فكرة انكماش العالم بما يعني ذلك من تقارب المسافات والثقافات وترابط الدول والمجتمعات. وثانيهما الوعي بهذا الانكماش، وهو ما حدث فعلاً.

أما "انتوني جينز" فقد عرّف "العولمة" بأنها مرحلة جديدة من مراحل الحضارة وتطورها، تتكاتف فيها العلاقات الاجتماعية على الصعيد العالمي، وحدث تلاحم بين الداخل والخارج، وربط بين المحلي والعالمي بروابط اقتصادية وسياسية وثقافية وإنسانية. ولا يعني هذا إلغاء المحلي والداخلي، ولكن أن يصبح العالم الخارجي له حضور العالم الداخلي نفسه في تأثيره في سلوكيات الأفراد وقناعاتهم وأفكارهم، والنتيجة هي بروز العامل الداخلي وتقويته.

هذا في حين يذهب "بيريترون بادي" إلى أن العولمة هي عملية "إقامة نظام دولي يتجه نحو التوحد في القواعد والقيم والأهداف، مع ادعاء إدماج مجموع الإنسانية ضمن إطاره... ويضيف: ويعود مسار العولمة إلى تاريخ طويل رغم أنه يبدو جديداً، إلا أنه لا تستطيع أية مجموعة أو أي أرض أو مجتمع الإفلات من النظام العالمي الذي يهيمن على الكرة الأرضية. وقد أعوزت "الاسكندر" و "سابليون" الوسائل التقنية لتحقيق هذا الإنجاز. إلا أن هذا المسار قفز تدريجياً في فجر القرن العشرين، ولم يتحقق هذا المسار إلا عندما استفاد من توسع مؤسساتي بإنشاء الأمم المتحدة التي أعلنت عن إرادة العمل على إقامة نظام عالمي من خلال توحيد القواعد والممارسات وتقنين كل حلقات التبادل الإنساني والثقافي والاقتصادي التي ينبغي تطويرها وتنظيمها.⁽⁵⁾

ونخلص من كل هذه التعريفات إلى أن "العولمة" تتضمن بروز عالم بلا حدود جغرافية، أو اقتصادية، أو ثقافية، أو سياسية، وأن هناك عولمات كثيرة، أما العولمة الكاملة فإتينا لم تحدث بعد، لأنها تحتاج إلى ثقافة عالمية واحدة وقيام حكومة موحدة. كما رأينا أن تعريفات العولمة متنوعة وتختلف من باحث إلى آخر، ومن مفكر إلى آخر، ولكن تجمع بينهم جميعاً أفكار مشتركة وقواسم محددة أهمها:⁽⁶⁾

* تجاوز الأفكار والخبرات والنظم والسلع والمشكلات لبيئتها المحلية، وعبورها للحدود السياسية والجغرافية على مستوى العالم.

* تسارع وتيرة الاتصال الدولي وتقدم وسائله مما سهّل انتقال كل ما يراد نقله.

* يتفق معظم الباحثين على أن الهدف من العولمة هو هيمنة دول المركز القوية، وفرض أفكارها على دول الأطراف الضعيفة.

* تراجع قيمة الحدود السياسية وتآكل دور الدولة القومية، وانتهاء هيمنتها السياسية والاقتصادية، وذوبان الحدود والعوائق أمام كل المعطيات والعناصر المكونة للعولمة.

* قيام نظام العولمة على عدم الاكتراث بالخصوصيات المحلية والتراثية والبيئية للدول والشعوب، لأن العولمة تصنع بآلياتها الجبارة الميزات والخصائص والأجور التي تتسجم مع رواجها ومصالح القائمين عليها.

* يجمع معظم الباحثين - ولاسيما العرب والمسلمين - على أن النظام العالمي الحالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية هو نموذج العولمة الذي تسعى لفرضه على العالم دون مراعاة للخصوصية. ويستشهدون على ذلك بالأحداث العالمية المتسارعة خاصة بعد الحادي عشر من أيلول 2001، وما تلاها من غزو أمريكي لأفغانستان، واحتلال مباشر للعراق بحجج واهية، وإطلاق الحرب على ما يُسمى "الإرهاب"، وكذلك موضوع الإصلاح السياسي، وتحسين أحوال حقوق الإنسان، ونشر الديمقراطية خاصة في دول الجنوب، فضلاً عن سعي "واشنطن" لتغيير الخارطة السياسية للمنطقة العربية بإيجاد مشروع "الشرق الأوسط الجديد تارة، و"الشرق الأوسط" الكبير أو الموسع تارة أخرى.

ثانياً: نشأة العولمة.

هناك من يقول: إن العولمة بدأت منذ بدء الخليقة، وأن التفاعل والحراك في تاريخ الإنسانية هو أحد أنواع العولمة، لأن فيه رغبة في السيطرة والهيمنة وإثبات الذات وتحقيق الغايات. في حين يرى فريق آخر من المفكرين أن العولمة ظاهرة حديثة بدأت مع بدايات العصر الحديث. في حين يرى طرف ثالث أن تاريخ اكتشاف القارة الأمريكية هو نقطة البداية لنشوء العولمة، وذلك لأن العالم كله أصبح في دائرة التفاعل والنشاط الإنساني، ولم يعد هناك مكان خارج دائرة الحراك الإنساني.

وفي الحقيقة، إن العالم قد شهد حضارات قديمة امتد نشاطها خارج نطاقها الجغرافي باتجاه العالم، رغم عدم وجود وسائل الاتصالات والمواصلات والأدوات التي تساعد على ذلك. ومنها حضارة

الفراعنة، وحضارة بلاد ما بين النهرين، وحضارات بلاد الشام، وكذلك الحضارات الهندية، والصينية، والرومانية، والفارسية، واليونانية وأيضاً الحضارة العربية الإسلامية، ثم الحضارة الأوربية. وقد كان للعولمة مدلولها آنذاك، وكان لها استعمالها، حيث كانت كل تلك الحضارات تنطلق من جغرافيتها وسكانها باتجاه جغرافية الآخرين وشعوبهم في ذلك العالم.

وبذلك، عرف العالم كيف مارست تلك الحضارات القديمة العولمة، وكيف نقلت حضارتها للآخرين، وكيف تمازجت معهم. حتى أن صراع الامبراطوريات آنذاك كان له طابع العولمة، حيث كان الصراع يستهدف ما هو أبعد من وطن ذلك المتصارع. ومن أبرز مؤيدي هذا الرأي "فرنان بروديل"، الذي يقول: "إن العولمة إذا شئنا استخدام هذه التسمية الشائعة اليوم قد مارسها الشعوب على مر العصور. فقد ابتدعت تلك الشعوب حضارات متوالية شاركت فيها جميعها، وتبادلت فيما بينها منتجاتها ومنجزاتها الثقافية والعلمية".⁽⁷⁾

وعليه، هناك من يعدُّ أن للعولمة تاريخاً قديماً، وهي ليست نتاج العقود الماضية التي ازدهر فيها هذا المفهوم وذاع وانتشر في مجالات الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة، بسبب الثورة العلمية والتكنولوجية وتطور وسائل الاتصال وظهور الشبكة الشبكية "الانترنت" بكل ما تقدمه للاتصال الإنساني بمختلف أنواعه من فرص ووعود. ولكن إذا أردنا ذكر مراحل تطور العولمة في التاريخ الحديث والمعاصر، فيمكن القول: إن العولمة - حسب نموذج رونالد روبرتسون - قد مرت بخمس مراحل، هي:⁽⁸⁾

المرحلة الأولى: المرحلة الجينية، استمرت في أوروبا منذ بواكير القرن الخامس عشر حتى أواسط القرن الثامن عشر؛ التي شهدت النمو الأولي للجماعات القومية، وتعمق الأفكار الخاصة بالفرد والإنسانية، ونظرية مركزية الشمس بالنسبة إلى العالم، ونشأة الجغرافية الحديثة، وانتشار التقويم الغريغوري.

المرحلة الثانية: مرحلة النشوء، وكانت في أوروبا منذ أواسط القرن الثامن عشر حتى عام 1870 وما بعده، وتتسم بالتحول الجذري نحو فكرة الدولة المتجانسة الواحدة، وتبلور مفاهيم عن العلاقات الدولية، ووضع مقاييس للأفراد كمواطنين، ونشأة تصور أوضح عن الإنسان، والزيادة الهائلة في عدد المؤسسات والهيئات المختصة بالنظم والاتصال الدولي وعبر القومي، وظهور مشكلة قبول المجتمعات غير الأوربية في المجتمع الدولي، وطرح قضية النزعتين القومية والدولية.

المرحلة الثالثة: مرحلة الانطلاق. استمرت من سبعينيات القرن الثامن عشر حتى أواسط عشرينيات القرن العشرين، وتميزت بظهور مفاهيم عالمية عن "الصورة المثلى" لمجتمع دولي "مقبول"، ضم بعض المجتمعات غير الأوروبية إلى "المجتمع الدولي"، وظهور الصيغة الدولية ومحاولة تطبيق أفكار عن الإنسانية، وزيادة هائلة في عدد أنماط الاتصال العالمي وسرعتها، ونمو صور التنافس العالمي (الألعاب الأولمبية، وجائزة نوبل) وتطبيق الوقت العالمي، والانتشار شبه العالمي للتقويم الغريغوري، والحرب العالمية الأولى، وتأسيس عصبة الأمم.

المرحلة الرابعة: مرحلة الصراع، شهدت صراعاً على الهيمنة العالمية، واستمرت من عشرينيات القرن العشرين حتى أواسط الستينيات منه. ومن ملامحها، نشوب الجدل حول المصطلحات الهشة لعملية العولمة؛ التي ظهرت في أواخر مرحلة الانطلاق، ونشوب صراعات دولية حول أساليب الحياة والجدل حول طبيعة الإنسانية ومستقبلها بعد ظهور القنبلة الذرية، وتأسيس الأمم المتحدة.

المرحلة الخامسة: مرحلة عدم اليقين. بدأت في ستينيات القرن الماضي، واتجهت نحو التآزم في أوائل تسعينياته. ومن سماتها، إدماج العالم الثالث في المجتمع العالمي، وتصاعد الوعي الكوني، والهبوط على سطح القمر، وتعمقت قيم ما بعد المادية، ونهاية الحرب الباردة، وانتشار الأسلحة النووية، وتزايد عدد المؤسسات والحركات الدولية إلى حد كبير، وتزايد تعقيد مفاهيم الفردية بسبب الاعتبارات النوعية والعرقية والعنصرية، وسيولة الحقوق المدنية والنظام الدولي، ونهاية القطبية الثنائية، والاهتمام بالمجتمع المدني العالمي والمواطنة العالمية، وتزايد الاهتمام بالإنسانية كجماعة نوعية، واندماج النظام الإعلامي العالمي.

وأياً كان بدء تاريخ مفهوم العولمة، فإن الحراك الإنساني والتفاعل الدائم بين البشر ومحاولة الهيمنة والسيطرة والتفاعل وتبادل المصالح واختلاف الأهداف والغايات التي يسعى البشر إلى تحقيقها هي كلها أنواع من العولمة. لذلك، لعل بدء التفاعل الإنساني وبدء الرغبة عند الإنسان في السيطرة هو تاريخ نشوء هذا المفهوم، ولكن بصورة تختلف من عصر إلى آخر. وما يحدد تعريفها وأركانها هو التغيير والتطور الحاصل في الأحداث والعلاقات الدولية والإنسانية، فعولمة اليوم ليست كعولمة الأمس، ولن تكون كعولمة المستقبل.

ثالثاً: أبعاد العولمة ومظاهرها.

يلاحظ، أنه قد أصبح من الواضح في القرن الحادي والعشرين أن معظم التحولات الاقتصادية والسياسية والعلمية والثقافية المذهلة والمتسارعة التي يشهدها العالم هي إما أحد أسباب العولمة أو

إنها مجرد إحدى نتائجها الضخمة والعميقة. فقد كانت حركة دمج العالم موجودة باستمرار عبر العصور التاريخية كلها، بيد أن هذه الحركة أخذت تتسارع خلال العقد الأخير بشكل ملحوظ تستمد صورتها من الثورة العلمية والتكنولوجية الراهنة والتطورات المدهشة في وسائل الاتصالات والمعلومات التي تقود الطريق إلى المستقبل. وإذا كان العالم الآن يعيش لحظة بدايات العولمة الحالية "بطبعتها الأمريكية"، ولا يزال يتصرف على مقدماتها، لكن هذا العالم لا يعرف إلى أين تتجه العولمة أو ما نهاياتها؟

وفي الواقع، هناك محاولات فكرية عديدة لفهم طبيعة التحولات والتغيرات في جميع الاتجاهات والمجالات، واستيعاب هذا العالم الجديد، وفهم سماته الأساسية، ومساراته المستقبلية. أبرز هذه المحاولات، ما يأتي:⁽⁹⁾

- محاولة "صموئيل هنتنغتون" في حديثه عن "صدام الحضارات"، الذي أشار فيه إلى أن البشرية وهي في طريقها نحو عالم جديد كانت مقبلة على الحرب الدامية بين مناطق الحضارات الكبرى.

- محاولة "فرانسيس فوكوياما" في كتابه "نهاية التاريخ"، ويتصور أن المرحلة الراهنة من التاريخ هي مرحلة انتصار نهائي للنموذج السياسي والفكري الليبرالي الذي يحظى بالقبول الواسع من أكبر عدد من الدول والمجتمعات في العالم.

- محاولة "رونالد روبرتسون" مؤلف كتاب "العولمة" الذي يؤكد أن العولمة هي تطور نوعي جديد في التاريخ الإنساني بعد أن أصبح العالم أكثر ترابطاً وتماسكاً، والوعي بهذا الارتباط هو من أهم سمات هذه اللحظة.

- محاولة "ألفين توفلر" مؤلف الكتب الآتية (الموجة الثالثة، صدمة المستقبل، تحولات القوة)، وهو قد سبق الجميع من حيث التعمق في فهم طبيعة الفصل الجديد من التاريخ وتحديد سماته المميزة عن العصور القديمة.

- محاولة "بول كيندي" مؤلف كتاب "صعود وهبوط الامبراطوريات"، الذي توقع فيه انهيار الاتحاد السوفياتي، وتنبأ باحتمال تراجع هيمنة الولايات المتحدة على الشأن العالمي في المستقبل إذا ظل الإنفاق العسكري الأمريكي على مستوياته المرتفعة التي لا تتناسب ونصيبها من الإنتاج الإجمالي العالمي.

من الطبيعي أن يتفاوت فهم الأفراد للعولمة ومضامينها المختلفة، فالاقتصادي الذي يركز على المستجدات الاقتصادية العالمية وطبيعة التراكم الرأسمالي الراهن على الصعيد العالمي، يتهم العولمة بخلاف عالم السياسة الذي يبحث عن تأثير التطورات العالمية والتكنولوجية المعاصرة في الدولة

ودورها في عالم يزداد انكماشاً يوماً بعد يوم. كما أن عالم الاجتماع يرصد بروز القضايا العالمية المعاصرة (الانفجار السكاني، البيئة، الفقر، المخدرات، ازدحام المدن، الإرهاب، المجتمع المدني العالمي) فهو يفهم العولمة بخلاف المهتم بالشأن الثقافي الذي يهيمه ما يحدث من انفتاح للثقافات والحضارات وتربطها مع بعضها بعضاً، واحتمالات هيمنة الثقافة الاستهلاكية وتهديدها للقيم والقناعات المحلية.⁽¹⁰⁾

لذا، فقد أصبح من الضروري التمييز بين "العولمة" الاقتصادية، و"العولمة" الثقافية و"العولمة" العلمية، و"العولمة" الاجتماعية، فلا توجد عولمة واحدة. وذلك، لأن العولمة ظاهرة غير مكتملة الملامح كونها عملية مستمرة تكشف كل يوم عن أحد وجوهها المتعددة. ومهما كان الأمر، يمكن القول: إن جوهر عملية "العولمة" يتمثل في: سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكوني. وطالما صدرت الدعوة إلى "العولمة" الحالية من الولايات المتحدة، فإن الأمر يتعلق بالدعوة إلى توسيع النموذج الأمريكي، وفسح المجال له ليشمل العالم كله. وهذا ما يجعل مفكراً مثل "ريجيس دوبريه"، يرى أن "العولمة" التي تتم الدعوة إليها اليوم "عولمة زائفة"، فالحيز المطروح فيه أمريكي، والنمط السياسي والثقافي هو نمط الحياة الأمريكية والفكر الأمريكي.⁽¹¹⁾

وكأنما يراد من "العولمة" رسملة العالم غير الرأسمالي⁽¹²⁾. كما أن تطورات "العولمة" قد أدخلت العالم في تفاعلات ومواجهات لم يعرفها من قبل بسبب إسقاطها المستمر لحدود الزمان والمكان. فهي تهدد الجغرافية وحدود الدولة السياسية، وكل هذه المظاهر كانت تعني سابقاً السيادة الوطنية، والأمن بالمعنى السياسي والعسكري والنفسي.⁽¹³⁾

وفيما يتعلق بالأبعاد السياسية للعولمة، يمكن القول: إن السياسة تعد من أبرز اختصاصات الدولة القومية التي تحرص على عدم التفريط بها ضمن نطاقها الجغرافي ومجالها الوطني. والدولة القومية هي نقيض العولمة، كما أن السياسة ستكون من أكثر الأبعاد الحياتية مقاومة للعولمة التي تربط الاقتصادات والثقافات والمجتمعات والأفراد بروابط تتخطى الدول وتتجاوز سيطرتها التقليدية على مجالها الوطني.⁽¹⁴⁾

رابعاً: أنواع العولمة.

1- العولمة الاقتصادية:

هي تركيز النشاط الاقتصادي على الصعيد العالمي، في أيدي مجموعات محدودة، وتهميش الآخرين أو إقصائهم، وإحداث التفاوت بين الدول وحتى داخل الدولة الواحدة. وبالتالي، تعميق الفقر كنتيجة

حتمية للتفاوت، من خلال استعمال السوق العالمية كأداة لزيادة الفقراء فقراً والأغنياء غنى. ومن أهم الوسائل التي تستخدمها العولمة الاقتصادية للوصول إلى أهدافها، هي: امتلاك إمبراطورية إعلانية وإعلامية، واعتماد تجارة السوق، والمنافسة في سياق البقاء للأقوى والأصلح.

ومما زاد العولمة الاقتصادية، وساعد أطرافاً دولية في السيطرة على أطراف أخرى، بروز ظاهرة الشركات المتعددة الجنسية، وتحرير رأس المال والتجارة الدولية، وإزالة الحواجز والقيود، سواء كانت قيوداً مادية كالحدود، أو معنوية من خلال صياغة قوانين تسهل عملية تبادل السلع والبضائع وتسمح بمرورها واتسبابها بسهولة. يضاف إلى ذلك، إنشاء مؤسسات مالية تُعنى بالأوضاع الاقتصادية العالمية، وقد تتدخل في اقتصاديات الدول وتحاول أن توجهها وتوظفها بما يخدم مصالحها. ومن أمثلة هذه المؤسسات الكبرى: صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية. يضاف إلى ذلك، بروز التكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية. كل ذلك وغيره هو عولمة اقتصادية هدفها تحويل العالم إلى سوق اقتصادية يهيمن فيها القوي ويذوب فيها الضعيف.⁽¹⁵⁾

2- العولمة الثقافية:

وتعني محاولة دولة ما تعميم نموذجها الثقافي على الدول والمجتمعات الأخرى، من خلال التأثير في المفاهيم الحضارية والقيم الثقافية والأنماط السلوكية لأفراد هذه المجتمعات، بوسائل سياسية واقتصادية وثقافية وتقنية متعددة. وذلك، من خلال الاختراق الثقافي واستعمار العقول واحتواء الخبرات، وربط المتقنين بدائرة محدودة تدور في فلك الدولة التي تهيمن ثقافياً.⁽¹⁶⁾

وهذا النمط من التفكير والآلية الحركية لسلوك المنفعة والاحتواء، يلقي رواجاً في تكتيك الإدارة السياسية في الولايات المتحدة واستراتيجيتها، باختلاف رموز هذه الإدارة في شبه إجماع تم التعبير عنه في أكثر من مكان وأكثر من مناسبة. ومن أجل هذا التوجه، وظّف المال والخبراء والمؤسسات الثقافية والإعلامية الكبرى، وأجهزة المخابرات الأمريكية. وبهذا الصدد، يقول الصحفي الأمريكي "جيمس روستون": "إن الصحفيين ورؤساء تحرير الصحف الجامعية ليسوا بالطبع أغنياء جداً، وبعضهم ضعيف أمام الإفساد المالي، ولن تتردد وكالة الاستخبارات المركزية CIA في استمالتهم عندما تستطيع أن تفعل ذلك".⁽¹⁷⁾ وهذا ما تفعله CIA التي لديها جيش من الصحفيين والمراسلين والباحثين، مهمتهم فقط طرح نظريات وصياغة أخبار وصناعة الدعايات المؤيدة للسياسة الأمريكية، وتبرير كل ما تفعله بالشعوب الأخرى.

وفي الواقع، لا تقتصر المسألة على شراء كتاب أو جامعيين، بل ترمي إلى إقامة نظام شكلي للقيم، يحصل بواسطته الجامعيون على الترفقات، وتتم رشوة محرري المجلات، ويُعطى العلماء مساعدات

مالية وتُنشر مؤلفاتهم لا لقيمها الذاتية، وإنما بسبب ولائهم السياسي. وبهذا الصدد، قامت CIA ومؤسسة "فورد" بتمويل جهاز من المفكرين جرى اختيارهم لأسباب تتعلق بمواقفهم الصحيحة من الحرب الباردة.⁽¹⁸⁾

3- العولمة القيمية:

وهي أحد الجوانب المهمة للعولمة، لأنها أساس الحضارة وقاعدتها المتينة. لذلك، نجد أن الطرف القوي يحاول نشر مفاهيمه القيمية الخاصة وفرضها على الطرف الضعيف، غير أنه بخصوصية الآخر. بل يحاول إخضاع أفكاره، عبر الأجيال الناشئة، إلى ما يريده، ويحاول التسلل إلى العقول والمناهج والقناعات التي يؤمن بها وتغييرها، والتدخل في مسارها، لأن ثقافة الأمم وأفكار شعوبها وقناعات أبنائها هي اللبنة الأساسية في صنع حضارتها.⁽¹⁹⁾

وتستخدم الأمم القوية وسائل مختلفة لعولمة الثقافة القيمية للطرف الآخر، وأهمها الوسائل الإعلامية المختلفة (المرئية، والمسموعة، والمقروءة)، وكذلك ما دخل البيوت والعقول والمدارس والجامعات من وسائل تقنية حديثة (الانترنت، الحواسيب، الصحون اللاقطة...) التي باتت من الصعب حجبها عن النشء الذي يتعلق بها بشكل لافت. ويعدُّ التأثير في قيم الشعوب أمراً في غاية الخطورة، لأن زحزحة القيم من مكانها والعبث بها ومحاولة تغييرها هو هدم للحضارة وعولمة للشعوب للاقتناع بقيم الآخر، حتى وإن كانت تتنافى مع خصوصيتها.

4- العولمة التقنية:

ظهرت هذه العولمة نتيجة الانفجار المعرفي وثورة المعلومات التي أحدثتها المكتشفات العلمية الأخيرة، بوصفها نتاجاً معرفياً لمجموعة متكاملة من الجهود الفكرية والإمكانيات المادية والخبروية، في ميادين البحث العلمي والتقني كافة. وبدأت ملامح هذه العولمة تظهر بشكل واضح منذ ما قبل الحرب العالمية الثانية، وازدهرت بعد الحرب الباردة، فقد كان من نتائج الحرب العالمية الثانية المدمرة وما صدر بعدها من قرارات دولية، داعية للحد - ما أمكن - من تكرار مآسي مثل هذه الحروب، إن استطاعت وقف الصراع الدولي المعلن مدة محددة من الزمن، ولتفسح المجال لنشوء قطبي الصراع الدولي "الاتحاد السوفييتي - الولايات المتحدة الأمريكية"، في حرب مغلفة بالنيات الطيبة باسم الحرب الباردة وسلاحها الأساسي، هو التطور التقني والسلمي والمعلوماتي ومحاولة كل طرف عولمة أكبر عدد ممكن من الدول والشعوب بتقنيته.

ومن الجدير نكره، أن أكثر الدول التي تأثرت بهذا النوع من العولمة هي دول العالم الثالث، حيث شكّلت مجالاً اختبارياً لكلا القطبين في مجالات عدة، كونها تمثل الأمكنة الأكثر يسراً ورخصاً لاستيراد المواد الأولية وتصنيعها، ومن ثم إعادتها منتوجات سلعية استهلاكية.

وهذه الفقرة العلمية - التقنية الملحوظة والمتسارعة في عصرنا الراهن، المعلوماتية خصوصاً، هي السلاح الأكثر سطوة وفاعلية، كونه بات يخترق العقول والأذهان ويعيد هيكلتها ويرمجتها، ليؤسس ملامح ثقافية ومعرفية وأيدولوجية جديدة متجانسة والعولمة المراد تطبيقها، مع تجاهل كامل لذاكرة الشعوب ولغتها وتاريخها وحضارتها، ومناهجها المدرسية والجامعية والثقافية، وأخلاقياتها القيمية والسلوكية كأفراد ومؤسسات اجتماعية، لأنها لا تخضع لرقابة، وتدخل البيوت والعقول بلا استئذان، ومرتبطة كلياً بأيدولوجية الفئات الأقلية المالكة والمسيطرة.

5- العولمة السياسية:

ما جاءت العولمة الاقتصادية إلا لتكون طريقاً لعولمة سياسية، يكون الهدف منها هو التدخل في الشؤون الداخلية للدول ومحاولة فرض الهيمنة عليها، والتدخل في شؤونها السياسية على أرضها ومقدراتها. فالإقتصاد والهيمنة عليه وعولمته هو الطريق الممهد للسالك للسيطرة على الآخر الضعيف، وسلبه حريته وقدرته على اتخاذ القرار، بل التدخل في نظام الحكم القائم فيه وإملاء وجهات النظر والقرارات التي يرغب فيها الآخر القوي. وما يحدث اليوم في المنطقة العربية وبقاع مختلفة من العالم، من دعوات لنشر الديمقراطية، وممارسة الضغوط على الدول لاحترام حقوق الإنسان، وتغيير القوانين والأنظمة السائدة فيها، وتقويض أنظمة الحكم غير الموالية للنظام العالمي الجديد، هو خير دليل على أن العولمة السياسية هي فرض الهيمنة ونشر المفاهيم بعيداً عن احترام خصوصيات الأمم والشعوب. (21)

6- العولمة العسكرية:

هي الذراع القوية للعولمة السياسية بالدرجة الأولى ثم العولمة الاقتصادية، لأن نشر المفاهيم الخاصة بالقوي سواء كانت مفاهيم سياسية أم اقتصادية، ووضع اليد على المقدرات، والسيطرة على الخيرات وتنصيب الأنظمة السياسية الموالية، كلها تحتاج إلى ذراع قوية رادعة يمكنها فرض الإرادة بالقوة، وبالتحديد القوة العسكرية واستخدام السلاح. والمتتبع لأحوال العالم وما يدور في فلك العلاقات الدولية، يشاهد كم هي العولمة العسكرية ضرورية لنشر باقي أنواع العولمة، في مختلف أنحاء هذه القرية العالمية الصغيرة المزعومة. وقد استخدمت العولمة العسكرية بشكل فعلي وواضح بعد أحداث

الحادي عشر من أيلول 2001 م، حيث شهد العالم عولمة عسكرية سريعة، استطاعت أن تدخل كل أركان العالم، وذلك من أجل ما يعرف "بمحااربة الإرهاب"، حيث نشطت الحركات العسكرية والعمليات القتالية الأمريكية في بقاع مختلفة من العالم، من أجل التخلص من الجماعات والمنظمات والأنظمة السياسية، التي قد لا تكون على الخط نفسه الذي تسير عليه منظومة الحرب على "الإرهاب" التي يشهدها العالم اليوم.⁽²²⁾

خامساً: الوطن العربي وتحديات العولمة.

بات من المسلّم به أن العولمة هي وضعية كونية جديدة تخترق مجالات الحياة كلها، وتترك بصماتها على مختلف جوانب العيش والتعامل. وقد فرضت العولمة الحالية تحدياتها على مختلف الدول والمجتمعات شمالاً وجنوباً، ولم يكن الوطن العربي استثناء من هذه القاعدة، بل إن تحديات العولمة على الدول العربية كانت بالغة الجسامة وعلى مختلف الجوانب والأصعدة:

على الصعيد الاقتصادي:

يُلاحظ، أن للعولمة تحديات كبرى على الدول العربية، وذلك لأنها ترافقت بانتهيار حلم التنمية الوطنية المستقلة، وتعميق التبعية الاقتصادية لمعظم الدول العربية للغرب، ويتزامن ذلك مع تدهور حال الصناعة الوطنية في الدول العربية، وفي ظل هدر الثروة النفطية العربية وتدمير البيئة.⁽²³⁾

على الصعيد السياسي:

هناك تحديات عديدة، سنكتفي بأبرزها، وهي أولها: إضعاف سلطة الدولة الوطنية بحيث لا يمكنها التحكم بحدودها أو ثرواتها أو مواطنيها. ثانيها: محاولة فرض نظام سياسي معين على مختلف الدول تحت شعارات الحكم الصالح ونشر الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، فقد استخدمت الولايات المتحدة هذه الشعارات لعولمة أفكارها وثقافتها على شعوب العالم بالرضا أو بالإكراه حتى لو تطلب الأمر تغيير أنظمة وشن حروب. وثالثها: محاولة إملاء سياسات معينة على الدول كافة، ويساعد على ذلك خضوع الأنظمة السياسية الضعيفة لمطالب الدول الكبرى.

على الصعيد الاجتماعي:

توجد للعولمة انعكاسات وآثار سلبية في المجتمعات العربية، أولها: الترويج للنمط الغربي في أسلوب الحياة والسلوك عبر وسائل الاتصال بأنواعها وأشكالها كافة، وثانيها: تعميق التفاوت الاجتماعي عبر الأخذ بالليبرالية الجديدة وقيام الدولة بإجراءات التكيف مع هذه الفلسفة الاقتصادية، فيتم تقليص دور

القطاع العام لصالح تمدد القطاع الخاص والشركات متعددة الجنسية مما أدى إلى زيادة معدل البطالة والفقر وتوسيع درجة اللامساواة في توزيع الدخل والثروة ومن ثم تعميق التفاوت الاجتماعي. وثالثها: إيقاظ الانتماءات الأولية (طائفية، قبلية، مذهبية، جهوية) تحت شعارات إشاعة الديمقراطية والليبرالية، والدعوة إلى الشفافية، واحترام حقوق الإنسان وحقوق الأقليات وحقوق المرأة. وساعد في ذلك، ضعف دور الدولة، وكذلك بث أفكار في وسائل الإعلام تشجع على إثارة الانقسامات على أسس مذهبية وطائفية.

على الصعيد الثقافي:

من أهم مخاطر العولمة الثقافية على الوطن العربي ما يأتي:

* هيمنة الثقافة الغربية عبر توظيف الطفرة الهائلة في تقنية الاتصال والمعلومات. فالغرب يسيطر على أغلب قنوات البث الفضائي المؤثر، وعلى محتوى الشبكة الشابة "الانترنت"، وعلى أكبر الصحف والمجلات، ودور النشر، ووكالات الأنباء. وهذا ما يجعل العولمة باتجاه واحد أي من الولايات المتحدة والدول الغربية إلى الدول الأقل تطوراً ومنها الدول العربية.

* زعزعة منظومة القيم في المجتمع، وذلك من خلال ما يتم ضخه للدول العربية عبر وسائل الاتصال؛ والتي تحمل مضامين سلبية منافية للقيم والعقائد في الدول العربية، مما يترك آثاراً سلبية في إدراك المتلقين ووعيهم وجداتهم.

* تهديد اللغة العربية، إذ إن هذه اللغة تعيش في أزمة حتى قبل أن تهب رياح العولمة الحالية، وتعمقت حدة هذه الأزمة في ظل العولمة، حيث أخذ المواطن العربي يهتم باللغات الأجنبية ويهمل اللغة العربية إما لتحسين وضعه المعاشي أو الاجتماعي أو التعليمي، أو لأسباب تتعلق بـ "الفرجة"، وكلها تنعكس في النهاية سلباً على اللغة العربية.

سادساً: خيارات التعامل العربي مع العولمة.

تعد ظاهرة العولمة التحدي الأكبر أمام الوطن العربي، حيث يلاحظ وجود عدة رؤى عربية للتعامل معها، يمكن حصرها في اتجاهين رئيسيين: (24)

أولهما: يدعو إلى ضرورة المسارعة في الاستجابة لمتطلبات العولمة، ومتطلبات المتغيرات الدولية عموماً. إذ إن التبدل السريع والمستمر في هيكل النظام الدولي وآلياته يستدعي تحركاً سريعاً من جانب النظام الإقليمي العربي للتعيش مع المتغيرات، ومواكبة التحرك العالمي الزاحف نحو العولمة، فضلاً عن كون هذا الخيار هو الممكن عملياً. ولكن لا بد من استحضار الخبرات المتراكمة للنظام

الإقليمي العربي من أجل وضع تصور عربي واضح ومخطط بعناية للتعامل مع العولمة والمتغيرات الدولية الحاصلة، بما في ذلك بلورة آليات عمل مجدية للتعامل مع الأزمات الداخلية والخارجية.

ثانيهما: يدعو إلى التريث في بناء الاستجابة أو توليدها، ذلك أن الاستعجال بتحقيق استجابة عربية، في ظروف الاندفاع الأمريكي لرسم معالم "الشرق الأوسط الجديد" أو "الموسع" سيجعل النظام الإقليمي العربي عرضة لتأثيرات النظام العالمي، بحيث تزداد حدة الانقسامات السياسية والاقتصادية. ويرى دعاة هذا الاتجاه أن حسم المعضلات العربية يجب أن يُجرى وفق أسس داخلية وليس عبر الاستقواء بالخارج.

وعليه، فمن الممكن تبني مواقف مريحة للذهن، كالأخذ بالعولمة والاختراط فيها كما يرى الاتجاه الأول، أو رفضها والوقوف في وجهها لما تنطوي عليه من "غزو" يمارسه علينا الآخر يتجاوز السلع والاقتصاد ليستهدف الثقافة ومن ثم الهوية والمكان. مثل هذه المواقف المريحة تبقى الدول العربية في دائرة الاستغناء عن المقاربات التي تهدف إلى تطوير سياسات واستراتيجيات تعامل تتلاءم وطبيعة ظاهرة العولمة وتحدياتها.

وفي الواقع، إن القضية الأساسية التي تطرحها سياسات العولمة ليست مسألة اتخاذ مواقف مؤيدة أو مناهضة للعولمة، وإنما جوهر القضية هو الاستمرار في البناء والتنمية وتعزيز فرص النجاح وإمكاناته، وذلك ضمن شروط وقواعد عالمية جديدة، يجدر على العرب ضرورة المسارعة في الاستجابة لمتطلباتها بشكل خاص، ولمتطلبات المتغيرات الدولية عموماً. ولعل التبدل السريع والمتلاحق في بيئة النظام السياسي الدولي وهيكل توزيع القوة فيه وطبيعة آلياته يستدعي تحركاً سريعاً للمشاركة في صياغته وفي تطويره، انطلاقاً من ضرورة تحقيق حالة من التكافؤ والندية والتوازن ضمن أية منظومة علاقات، بحيث يمكن تحويلها من علاقات إكراهية يمارسها المركز على الأطراف، إلى علاقات متوازنة فيها احترام لوجود الآخر ولمصالحه المادية والمعنوية.

وفي هذا السياق، جدير بالذكر أن اختزال العولمة في المخاطر دون الفرص هو فضلاً عن كونه مسألة مغلوطة ولكن فيه كثير من سوء الفهم وعدم التقدير الذي يتسبب في عدم الاستفادة مما هو متاح في مجال النمو والتطور، ومن ثم التأخر عن ركب التقدم وما يسببه من آثار سلبية على المدى البعيد. كما أن رفض الانعزال والانغلاق بحجة الذود عن الذات لا يفيد شيئاً ولا يمنع آثار العولمة السلبية أن توتي فعلها. ثم إن انعزال بعض الدول ورفضها الاختراط في عملية العولمة لا يعني أنها سوف تستطيع العيش وحيدة في العالم، وربما لن تستطيع أن تتعامل مع الدول المعولمة، ولا تستطيع هذه الأخيرة التعامل معها، وستجد الدول المعزولة نفسها عاجلاً أو آجلاً كمسافر قد فاتته القطار.

وبتعبير آخر، إن خيار مواجهة العولمة بمجرد رفضها والامتناع عن الانخراط فيها من موقع الخوف على الهوية والتراث والثقافة مجرد أصحاب هذا الموقف من إمكانية أن يكون العالم مصدر قوة لهم، ويحرمهم من إمكانية أن يكون العالم سلاحاً بيدهم لا عليهم، كما أن الرفض والامتناع يخلق وعياً يستسهل تحميل مسؤولية هزائم العرب وتخلفهم للخارج، ويبعد عن البحث لاكتشاف عوامل الضعف لدى الجانب العربي، وهكذا تتحلل الأنظمة والنخب الثقافية من المسؤولية.

وإزاء الإنجازات العلمية الهائلة التي واكبت العولمة (ثورة الاتصالات والمعلومات) وتأثير الكتل العالمي في الوعي والوجود الإنساني كسمة ملازمة لها، أصبح من غير المعقول التردد والعزوف عن المشاركة الحضارية في عملية العولمة بشروطها السياسية والعلمية والإنتاجية التي تقوم مقام التحديات، ولم يعد مقبولاً أيضاً بقاء العرب على أطلال ذكريات أمجادهم الماضية. كما أنه لم يعد من المجدي رفع الأصوات بالشكوى من تأثيرات العولمة الضارة منها أو المفيدة، بل يفرض ذلك على العرب أن ينخرطوا في العولمة ويفتحوا عليها، بغض النظر عن المعطيات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعرب، لأن الانخراط في العولمة لا يعني خضوعاً مفروضاً من الخارج، بل اندماجاً في عالم أصبح من الصعب الانفصال عنه أو العزلة عن مؤثراته مهما كانت عوامل التمايز الثقافية، خاصة بعد أن تفوقت فيه قوى الاتصال والتواصل على الانعزال. كما أن الانخراط في العولمة لا يعني قبولاً بالأمر الواقع، بل هو تحفُّز في سبيل تحقيق ما لا يقبل به النظام الرأسمالي العالمي.

غير أن الباحث ليس مع وجهة النظر الداعية إلى الانخراط في العولمة دون قيود أو شروط، لأنه في هذه الحال سيصبح العرب هوامش غير فاعلة للعولمة. ولذلك، فإن الانخراط العربي في العولمة يتطلب ما يأتي: (25)

1- وجود قناعة بأن الانتظار حتى تتوافر عوامل النهوض العربي الذاتي والمحلي قبل الانخراط في العولمة هو أمر غير مجدٍ. فالتطورات الكونية المتلاحقة تفرض على العرب التفاعل المباشر مع معطيات العولمة، للاستفادة من إيجابياتها، وعدم التخوف المرضي من العولمة. في حين يفترض أن يؤسس الجانب العربي لمنجزات العولمة في المجتمعات العربية في مختلف المجالات الثقافية والاقتصادية والسياسية والتربوية، وفي مقدمة ذلك التركيز على التفاعل الإيجابي مع ثورة المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا الحديثة، وذلك لأن أحد أسس المعرفة هو تحويل والفكرة إلى قوة إنتاجية.

2- إن تنمية القدرات الذاتية العربية (القطرية) يجب ألا تنتظر قيام تكتل عربي أو إسلامي، رغم إيمان الباحث بضرورة قيام مثل هذه التكتلات، لأن التقدم الاقتصادي والمعرفي لكل البلدان العربية، فضلاً عن المصالح السياسية والاقتصادية والثقافية الموجودة أساساً، يفرض في المستقبل القريب التوسع باتجاه فضاءات أكبر وأشمل. فهناك من يدعو إلى الفضاء العربي - الأفريقي⁽²⁶⁾، لما لهذا الفضاء من مميزات وفوائد إضافية تجعله يتقدم على بقية الفضاءات المطروحة. وللتدليل على أهمية التوسع نحو فضاءات أكبر، يدلل بعضهم على تكتل "الآسيان"، وكذلك "منظمة شنغهاي".

3- السعي إلى التعامل والتعاون مع المجتمعات الغربية التي لها تحفظات على العولمة، رغم معرفة الباحث بأن هذه التحفظات تختلف عما لدى العرب من مخاوف، وذلك لخلق حالة عالمية يمكن الاستناد إليها في مقاومة مضار العولمة وتأثيراتها السلبية علينا، وهو ما ظهر فعلياً في ما نراه من عولمة مضادة تقودها الحركات المناهضة للعولمة.

وبتعبير آخر، تطرح تحديات العولمة على الدول العربية تجاوز منطق قبولها أو رفضها فكرياً، لأنها أصبحت واقعاً فعلياً يجب البحث الجاد عن كيفية التعامل معها، والتفكير في الخطط والاستراتيجيات التي يمتلكها العرب والتي ستحدد موقعهم في مجريات الحدث على ضوء الأهداف والإمكانات العربية وسبل الاستفادة من العولمة والوقاية من التأثيرات السلبية المحتملة لتجلياتها، ومعالجة الآثار الحاصلة بسببها. وهذا يعني أنه رغم الطابع الكوني للعولمة فهي ليست قدراً محتوماً فيما يجري سلفاً، بل إن هذا المصير يرتبط - إلى حد كبير - بما سوف يعمل العرب وكيف سيواجهون الآثار السلبية للعولمة، ولا يفيدهم تجاهل ما يجري حولهم أو الاكتفاء برفضه.

ومن هنا، فالأجدى للعرب أن يكونوا مع العولمة ولكن شريطة التفاعل معها من خلال رؤية عربية مشتركة للمستقبل، وصوغ آليات محددة في كل من الاقتصاد والمال والسياسة والتجارة، للوصول إلى درجة كافية من التكامل العربي، تستطيع من خلالها الدول العربية مجتمعة أن تتحدث بلغة مصلحة واحدة، والعمل على محاكاة التكتلات الاقتصادية والمالية الأخرى بلغة تفاوضية عربية واحدة. فقد أصبح التكتل على المستوى القومي أو القاري في عصر العولمة هو الخيار الأنجح على المستوى الاستراتيجي. هذا مع الاعتراف بأنه رغم وجود خيارات تاريخية أمام الاقتصادات العربية للمساهمة في عملية العولمة، إلا أن هذه العولمة قد استطاعت تطويع أغلب تلك الاقتصادات بل جعلتها تابعة للنظام الاقتصادي العالمي ووضعها في مواقع إنتاجية هامشية ضمن حلقات الإنتاج العالمي، بل تمّ اختراق الاقتصادات العربية بمشاريع اندماجية دولية، عبر الشراكة مع أوروبا تارة، ومع أمريكا تارة

أخرى، ومع الكيان الإسرائيلي تارة ثالثة (اتفاقية الكويز "المناطق المؤهلة صناعياً"، بين "إسرائيل" وكل من مصر والأردن).

وفي الواقع، إن نقطة البداية فيما يخص الدول العربية للتعامل مع تحديات العولمة، هي البحث عن قواها الاستراتيجية البشرية والجيوبوليتيكية والاقتصادية. فرغم أن العالم قد دخل الألفية الثالثة في ظل إحكام العولمة سيطرتها على العالم، لا تزال الاقتصادات العربية تعاني مصاعب كثيرة، بسبب غياب تكتل اقتصادي عربي فاعل، أو استراتيجية عربية واضحة للتعامل مع الموارد الاقتصادية والبشرية العربية. ويبدو أن الأمر يتطلب صياغة استراتيجية عربية موحدة، تأخذ بالحسبان الخصائص القطرية، وتتجه بالوطن العربي نحو التعاون الجدي مع نفسه أولاً، ومع جواره الإقليمي ثانياً، ومع العالم ثالثاً.

ولتحقيق مسار سليم للوطن العربي لمواجهة تحديات العولمة باتجاه تعزيز مكانة العرب الدولية وحماية شخصيتهم الثقافية والحضارية من مخاطر العولمة، تبرز ضرورة بلورة شروط موضوعية واستراتيجية لتحقيق ذلك. وتمثل هذه الشروط بما يأتي: (26)

1- التمسك بالخيار القومي وترسيخه والدفاع عن الحياة العربية المتحررة الناهضة، وتحقيق وحدة النضال العربي ليكون نقطة انطلاق في استراتيجية مواجهة مخطط تفتيت الوطن العربي وتجزئته.

2- إقامة منظومة أمنية عربية لمواجهة حالة انحسار الأمن القومي العربي، من خلال إعادة العراق إلى الشمل العربي وخروج القوات الأجنبية الغازية منه، وقيام الأقطار العربية بخرق الحصار المفروض على قطاع غزة، والحيلولة دون استهداف مجلس الأمن الدولي والمحكمة الجنائية الدولية للسودان تحت ذريعة ارتكاب رئيسه "الحسن البشير" جرائم حرب في دارفور، وكذلك العمل على وضع آلية فض المنازعات البينية العربية.

3- صياغة استراتيجية عربية للتفاعل الحي الخلاق مع ما يجري في العالم، ولمواجهة الضغوط التي تفرزها العولمة على السياسات المستقلة للتطور الاجتماعي والقومي والشعبي.

4- التأكيد على المفهوم العربي للثقافة الذي ينطلق في صورة نداء للحوار بين الاتجاهات الفكرية والسياسية المتعددة في الوطن العربي، إنه النداء الذي يتوجه إلى العرب وإلى العالم الإسلامي وإلى المثقفين الآخرين في العالم لمواجهة الخلل في معادلة الثقافة والحضارة.

خاتمة:

وخلاصة القول، إن مواجهة الدول العربية للتحديات التي تفرزها ظاهرة العولمة، تتطلب عدم الركون للحلول السهلة؛ من قبيل رفض العولمة على أنها شر مستطير، أو قبول الانخراط في العولمة دون تحفظ على أن فيها الخير الوفير. فلا الانعزال عن العولمة ممكن في عالم اليوم، كما أنه من غير المنطقي الانخراط في العولمة والذوبان فيها. وعلى حد قول الزعيم الهندي "غاندي" مرة، أنه لا يريد أن يكون منزله محاطاً بالجدران من جميع الجوانب ونوافذه مغلقة، بل إنه يريد أن تهب الثقافات المختلفة على منزله بمنتهى الحرية، في الوقت الذي يرفض فيه أن تعصف به أية ثقافة من هذه الثقافات.

وعليه، فإن مواجهة تحديات العولمة لعلها تتطلب من الدول العربية ألا تأخذ موقف الموافقة على الانخراط في العولمة دون أية شروط أو تحفظات، وألا تأخذ موقف المناهض للعولمة مع الدعوة للانعزال عنها. وبعضهم يقول بموقف ثالث يمزج بين الموقفين السابقين، ويسمى "الانغماس" أي ذلك الموقف الذي يميل إلى قليل من الانكماش والقليل من الانغماس في العولمة. هذا في حين، أن الواقع يتطلب أن تواجه الدول العربية تحديات العولمة من خلال تحرك وعمل استراتيجي على ثلاثة مستويات: (27)

1- على المستوى الوطني: حتمية الإصلاح الإداري والسياسي والتعليمي:

حيث تكمن أهمية إصلاح الأجهزة الإدارية والحكومية بوصفها العصب الأساسي للدولة، وهو ما سيحصن أجهزة الدولة ومؤسساتها لتكون أقدر على التكيف مع المتغيرات الجديدة. كما أن إصلاح سياسات التعليم والتدريب والتأهيل يمثل عنصراً جوهرياً في هذا الإطار، لأنه سيخلق قوة عاملة مدربة ومؤهلة وقادرة على استيعاب التطورات المرتبطة بظاهرة العولمة. كما أن تطوير سياسات نقل التكنولوجيا وتوطينها يعدّ من متطلبات تهيئة الدول لعصر العولمة. فضلاً عن ضرورة الإصلاح السياسي بوصفه ركيزة أساسية في أية استراتيجية إصلاح داخلي، ويتمثل في تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي بصورة تدريجية وتراكمية. ويعد تحقيق العدالة الاجتماعية، ومكافحة ظواهر الفساد السياسي والإداري المدخل الحقيقي لبناء دولة المؤسسات وتحقيق سيادة القانون، وترشيد عملية صنع السياسات والقرارات.

2- على المستوى الإقليمي: ضرورة تفعيل هياكل التكامل الإقليمي وسياساته:

نظراً إلى عمق التحديات التي تطرحها العولمة ومحدودية قدرات دول الجنوب عموماً والدول العربية خصوصاً على التعامل معها فرادى، فإن تطوير سياسات التكامل الإقليمي بين هذه الدول في إطار

المناطق والنظم الإقليمية التي تشملها أصبح ضرورة، ولاسيما أن الدول العربية لا تنقصها هياكل التكامل، ولا التصورات والأفكار والبرامج، بل ما ينقصها هو إرادة التكامل. وقد تكون التحديات المشتركة التي تمثلها العولمة بالنسبة إلى الدول العربية هي مدعاة لاتخاذ خطوات عربية جادة وحقيقية على طريق عمليات التكامل العربي والتكامل الإقليمي فيما بينها.

3- على المستوى العالمي: ضرورة العمل على إيجاد نظام عالمي أكثر عدلاً وديمقراطية، كون فيه الدول العربية طرفاً مشاركاً فيه وليس على هامشه، ويتم في إطاره ترشيد عملية العولمة، والوقوف مع دول الجنوب في مواجهة التحديات المزمنة التي تعاني منها، والتصدي للمشكلات العالمية العابرة للحدود.

ودون هذه المستويات الثلاثة ربما لن يكون بمقدور الدول العربية - وغيرها من دول الجنوب - أن تتعامل مع متطلبات العولمة وتحدياتها، وستبقى أسيرة لمشكلاتها المزمنة وللتحديات الجديدة التي تفرضها عليها المستجدات والتحويلات الراهنة.

وبكلمة واحدة، إن مواجهة العرب لتحديات العولمة هي بالفعل معادلة صعبة، وهي معركة حضارية معقدة يجب على العرب خوضها بدراية وحكمة ومعرفة. ويبدو أنه على نتيجة هذه المعركة وما سوف يقوم به العرب حالياً، وفي السنوات القليلة القادمة سوف تتحدد رفاهية السبعمة مليون عربي في عام 2035. فإن لم يخطط العرب لحاضرهم ومستقبلهم، فإن الآخرين يخططون ويفعلون!!

هوامش الدراسة ومصادرها

- 1- د. محمد السامرائي، العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي، مجلة "عالم الفكر"، العددان 13-14 (دمشق: اتحاد الكتاب العرب).
- 2- د. محمد عمارة، مستقبلنا بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية (القاهرة: دار نهضة مصر، 2001)، ص255.
- 3- لمزيد من التفاصيل، انظر:
www.fen.fr/enseignants/001/001-Laidi.htm.
- 4- انظر:
Frederick Buell, National Culture and the New Global System (Baltimore: John Hopkins University Press, 1994). P.99
- 5- انظر:
Bertrand Badie, "La Mondialisation, les terms du debat, in: CD-ROM:Letat du mond 1981-1997 couverte.déed.La decouverte.
- 6- عبد المجيد راشد، تحليل مضمون العولمة، انظر:
www.pulpit.alwatanvoice.com/content-60_274.html.
- 7- مايك فيدارسون، ترجمة عبد الوهاب علوب، ثقافة العولمة: القومية و العولمة والحداثة (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2000)، ص165.
- 8- عبد المجيد راشد، تحليل مضمون العولمة، مصدر سابق.
- 9- يامن يسوف، واقع التوازن الدولي بعد الحرب الباردة واحتمالاته المستقبلية، دراسة غير منشورة، 2007، ص36.
- 10- د. محمد السامرائي، العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي، مصدر سابق، ص8-9.
- 11- السيد ياسين، "في مفهوم العولمة"، مجلة "المستقبل العربي"، العدد 228 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، شباط، 1998)، ص6. وانظر أيضاً:
ماجد السامرائي، "في سبيل التفكير لأنفسنا"، مجلة "الموقف الثقافي"، العدد 10 (بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1997)، ص6.

- 12 - د. محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997)، ص151.
- 13 - د. جلال أمين، "العولمة والدولة"، مجلة "المستقبل العربي"، العدد 228 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، شباط 1198)، ص23.
- 14 - د. عبد الخالق عبد الله، العولمة: جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، انظر: www.ulum.nl/a129.htm.
- 15 - أحمد العربي المشرقي، حقيقة العولمة (دمشق: دار قتيبة، 2003)، ص114. وانظر أيضاً: حسن حنفي وصادق جلال العظم، ما العولمة؟ (دمشق: دار الفكر، 1999)، ص 92.
- 16 - انظر:
- Ronald Roprtson, Globalization: Social Theory and Global Culture (London, Newbury Park & Delhi, .1992), P.225
- 17 - انظر:
- Diana Priest, "CIA Holds Terror Suspects in Secret Prisons", Washington Post, 2 November 2005, P.25.
- 18 - انظر:
- Edwards Said, Culture and Imperialism (London & Windus, 1993), P.77-78.
- 19 - السيد ياسين، العالمية والعولمة (القاهرة: دار نهضة مصر، 2000)، ص47-48. وانظر أيضاً: Tony Spibyey, Globalization and World Society (Cambridge: Polity, 1996), P.78-79.
- 20 - لمزيد من التفاصيل عن العولمة التقنية، انظر:
- آدم مهدي أحمد، العولمة وعلاقتها بالهيمنة التكنولوجية (القاهرة: الشركة العالمية للمطبوعات، 2001)، ص145 - 146، وانظر أيضاً:
- جوزيف س. ناي، جون د. دوناھيو، ترجمة محمد شريف الطرح، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة (الرياض: مكتبة العبيكان، 2002)، ص55-56.
- 21 - لمزيد من التفاصيل عن العولمة السياسية، انظر:
- *إبراهيم نافع، انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002)، ص56،60.
- *عبد الرؤوف آدم، العولمة: دراسة تحليلية نقدية (لندن: دار الوراق، 1999)، ص100-102.

- *سمير التقي، "قراءات في التوجهات الجديدة للإدارة الأمريكية"، دراسات استراتيجية (دمشق: مركز الدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 8، صيف 2003)، ص 47.
- 22- سعيد رفعت، "التصور الأمريكي الجديد للمنظمة وموقع العرب فيه"، مجلة "شؤون عربية" (القاهرة: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 112، شتاء 2002)، ص 69. وانظر أيضاً:
- حسن العايد، "مستقبل العلاقات الدولية بعد أحداث الحادي عشر من أيلول: وجهة نظر عربية"، مجلة "السياسة الدولية" (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد 160، نيسان 2005)، ص 132.
- 23- عبد الله تركماني، نحو رؤية عربية قومية معاصرة، انظر:
www.arraee.com/modules.php?name=news & file=22202.
- 24- المصدر السابق نفسه.
- 25- صباح هاشم، "العولمة مفهوم تأمري أم نتاج طبيعي للتطور الرأسمالي؟" محاضرة غير منشورة أُلقيت على طلبة السنة الثانية -كلية العلوم السياسية بجامعة دمشق، العام الدراسي 2008/2007، ص 7.
- 26- د. محمد النابلسي، فرضيات التوقع العربي في الفضاءات العالمية: قراءة في سيكولوجية السياسة العربية، انظر:
www.arabpsynet.com/Archires/vp/pv.Nab.Globalization.htm. 6/7/2007
- 27- د. محمد السامرائي، العولمة السياسية ومخاطرها على الوطن العربي، مصدر سابق، ص 17. انظر أيضاً:
- د. محمد الأطرش، العرب والعولمة ما العمل؟ "المستقبل العربي"، العدد 228، شباط 1998، ص 117.